

Distr.: General
20 June 2002
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة سنغافورة للمجلس في أيار/مايو ٢٠٠٢ (انظر المرفق). وقد أعد التقييم عملا بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451). وبالرغم من أنه تمت استشارة أعضاء مجلس الأمن الآخرين بشأن مضمونه، إلا أن التقييم أُعد تحت مسؤوليتي الخاصة وينبغي ألا يعتبر ممثلا لآراء المجلس.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيشور محبوباني
السفير فوق العادة والمفوض

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة سنغافورة (أيار/مايو ٢٠٠٢)

مقدمة

الأمم المتحدة بوجه عام تسعى رئاسة سنغافورة إلى أن تصل إلى الأجهزة الأخرى في أسرة الأمم المتحدة وأعضاء الصحافة والمنظمات غير الحكومية أيضا.

نظرة عامة

٤ - نظرا لأن جعل أفريقيا محور رئيسي لفترة رئاسة سنغافورة، عقد مجلس الأمن اجتماعا عاما لفترة يوم كامل بشأن الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، ترأسه وزير خارجية سنغافورة، بروفييسور س. جاياكومار. وقد كانت المناقشة عميقة وواسعة النطاق وشارك فيها عدد أكبر من الأعضاء على مستوى رفيع جدا. ومن التطورات الناجحة التي رصدها المجلس عن كتب كانت الحالة في كيسانغاني إثر استيلاء العناصر المتمردة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما على محطة إذاعة محلية رئيسية. وقد شهد الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية، مداوات مكثفة خلال الأيام القليلة الأولى من رئاسة سنغافورة. وقد كانت هناك مناقشات شاملة وصعبة دامت لأكثر من ٥٤ ساعة بشأن مسألة فريق تقصي الحقائق في مخيم جنين للاجئين. وقد برزت تيمور الشرقية أيضا على نحو ملحوظ في فترة رئاسة سنغافورة: اتخذ قرار بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية؛ وعقد اجتماع عام ترأسه وزير خارجية سنغافورة، للاحتفال باستقلال تيمور الشرقية؛ واتخذ قرار يوصي بقبول عضوية تيمور الشرقية في الأمم المتحدة. وتوجّ الأسبوع الأخير من فترة رئاسة سنغافورة بدورة ختامية موضوعية بشأن أعمال المجلس لذلك الشهر، أدلى ٣٣ متحدثا فيها بتدخلات

١ - كان هدف رئاسة سنغافورة للمجلس في أيار/مايو ٢٠٠٢ كفالة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة دون إبطاء وبفعالية. وقد أصدرت ورقة تبين أهدافنا المحددة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2002/519).

٢ - ولتحقيق هذه الغاية عملت سنغافورة على تدعيم الابتكارات الإجرائية وأفضل الممارسات التي اتبعتها الرئاسات السابقة للمجلس في مجال الإدارة الفعلية لجدول الأعمال لجعل مداوات المجلس أكثر كفاءة وفعالية. ولتحسين تنظيم الوقت، ولجعل مناقشات المجلس أكثر تفاعلا وتحليلا، قامت سنغافورة بتعميم ورقة غير رسمية تبين بعض المبادئ التوجيهية المتعلقة بطرق عملها. وتم التركيز بوجه خاص على القيام باستعدادات سابقة أكثر شمولا، من شأنها أن تجعل أعمال مجلس الأمن أكثر تركيزا على النتائج. وأصدرت، كلما أمكن ذلك، جدول أعمال مشروحا قبل الاجتماعات وعرض خلالها.

٣ - وتعي سنغافورة تماما أن مجلس الأمن، باضطراره بمسؤوليته بموجب الميثاق، إنما يتصرف باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد كانت سنغافورة ملتزمة باتخاذ تدابير لتحقيق الشفافية ولجعل المجلس أكثر انفتاحا وعرضة للمساءلة، بتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات على موقع الرئاسة على الشبكة وهو: (www.mfa.gov.sg/unsc/presidency02)، وبالإضافة إلى اجتهادها في الاستجابة لكل ما يرد من الدول الأعضاء في

اجتماعات صيغة "آريا" بشأن الشرق الأوسط واتحاد نهر مانو. كما اجتمعت الأفارقة العاملة المعنية بأفريقيا وبالإجراءات والوثائق، وبالمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، والجزءات وعمليات حفظ السلام في شهر أيار/مايو. وفي ٦ أيار/مايو، قدم الرئيس إحاطة غير رسمية للدول غير الأعضاء في المجلس بشأن برنامج العمل المؤقت لشهر أيار/مايو.

٧ - وفي أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن ما مجموعه تسعة قرارات واعتمد سبعة بيانات رئاسية. وهذه القرارات هي القرارات ١٤٠٧ (٢٠٠٢)، بشأن تعيين فريق خبراء بشأن الجزاءات المفروضة على الصومال؛ والقرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، الذي مددت بموجبه الجزاءات المفروضة على ليبيا لفترة سنة أخرى، حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣؛ و١٤٠٩ (٢٠٠٢)، الذي صدق على مراجعة البرنامج الإنساني للعراق وتمديد البرنامج الإنساني لفترة ١٨٠ يوماً أخرى؛ و١٤١٠ (٢٠٠٢)، الذي أذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية؛ و١٤١١ (٢٠٠٢)، الذي عدل النظامين الأساسيين للمحكمتين الدوليتين و١٤١٢ (٢٠٠٢)، الذي عُلق بموجبه حظر السفر بالنسبة لأعضاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لفترة ٩٠ يوماً؛ و١٤١٣ (٢٠٠٢)، الذي مدد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان لمدة ٦ أشهر أخرى؛ و١٤١٤ (٢٠٠٢)، الذي أوصى بقبول عضوية تيمور الشرقية في الأمم المتحدة؛ و١٤١٥ (٢٠٠٢)، الذي مدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر بعد ٢٠ حزيران/يونيه. وقد اعتمدت بيانات رئاسية بشأن الأطفال والصراعات المسلحة (S/PRST/2002/12)، وتيمور الشرقية (S/PRST/2002/13)، والانتخابات في سيراليون (S/PRST/2002/14)، وقبول أعضاء جدد (S/PRST/2002/15)، وكوسوفو (S/PRST/2002/16)،

مختصرة وبناءة في الاجتماع الخاص الذي استمر لما يقارب الثلاث ساعات. وقد أُعدت ورقة غير رسمية للمجالات والمقترحات الهامة لإجراءات المتابعة تحت مسؤولية وفد سنغافورة وعممت بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

٥ - وخلال شهر أيار/مايو، عقد مجلس الأمن ما مجموعه ٢٤ اجتماعاً رسمياً و ١٩ اجتماعاً علنياً و ٥ اجتماعات خاصة. وإلى جانب الاجتماعات العلنية بشأن الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها والاحتفال باستقلال تيمور الشرقية والإيحاء بقبول عضوية تيمور الشرقية في الأمم المتحدة، عُقدت أيضاً اجتماعات علنية هامة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة وتقرير بعثة المجلس لمنطقة البحيرات الكبرى، وأفغانستان. وعُقدت اجتماعات خاصة متعاقبة مع ممثلي إثيوبيا وإريتريا. وبالإضافة إلى ذلك عقد مجلس الأمن اجتماعاً خاصاً مع البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وتحديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد عُقدت الجلسة الختامية الموضوعية أيضاً كجلسة خاصة.

٦ - وعقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته فيما مجموعه ١٨ اجتماعاً في أيار/مايو. وشملت المسائل التي تم تناولها جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا وليبيا والصومال وسيراليون وأفغانستان وتيمور الشرقية وقبرص وجورجيا وكوسوفو والعراق والشرق الأوسط وولائتين أخيرتين كُلفَ بهما الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بوثائق مجلس الأمن والمسائل الإجرائية الأخرى. واستمع أعضاء المجلس أيضاً في مشاورات غير رسمية لإحاطة من الأمين العام بشأن العراق ونتائج الاجتماع الرباعي المعقود في ٣ أيار/مايو، وإلى إحاطة من الرئيس بشأن نتائج معتكف مجلس الأمن الذي عُقد يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو. وعُقدت

فيه. وفي هذا الصدد، تم تشجيع أعضاء المجلس على عدم إعداد بيانات جاهزة، بل التفاعل مع البيانات التي يديها ممثلو الدول غير الأعضاء في المجلس بعد أن يتحدثوا.

١٠ - وقد عُقد الاجتماع الثالث للفريق العامل في ١٦ أيار/مايو بمشاركة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إبراهيم فال. واهتم البند الأول من جدول الأعمال بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. وقد قدم المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية، السفير أمادو كيبي إحاطة بشأن أعمال منظمة الوحدة الأفريقية وبيّن كيفية رؤية المنظمة الإقليمية لتعاونها مع الفريق. وقد قدم البيان المقدم من رئيس الفريق، ومشروع الملاحظات التمهيديّة المقدم من الرئيس للاجتماع العام المعقود في ٢٢ أيار/مايو إلى المجموعة. وأشار رئيس المجموعة أيضا إلى أنه ينبغي تقديم جميع الأوراق المتبقية بشأن البنود المختارة للفريق العامل بحلول أواخر أيار/مايو.

١١ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، عقد المجلس اجتماعا عاما دام يوما كاملا يتعلق بالفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وتولى رئاسته وزير خارجية سنغافورة. وكان المتوخى لهذا الاجتماع، أن يكون اجتماعا "تعريفيا" يوضح فيه لعموم الأعضاء دور الفريق العامل ووظيفته وبرنامج عمله، وتتاح لهم أيضا فرصة لتقديم آرائهم وإسهاماتهم. وبعد أن قدم رئيس الفريق العامل إحاطة، أدلى ببيان كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير إيفان سيمونوفيتش (كرواتيا)، والمراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، قبل أن يتحدث ممثلو الدول غير الأعضاء في المجلس. وتحدث ما مجموعه ٣٥ مشاركا من الدول الأعضاء، وأبدى عدد من أعضاء المجلس ردود فعلهم بصورة غير رسمية بهدف المساعدة في تحقيق مناقشة تفاعلية بالفعل.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/PRST/2002/17)، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/PRST/2002/18).

٨ - وأصدر المجلس خمس مذكرات من الرئيس. وتعلق هذه المذكرات بالتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (S/2002/199)؛ وإضفاء الصفة الرسمية على ممارسة معمول بها تقضي بأن يجلس ممثلو الدول غير الأعضاء في المجلس الذين يتحدثون في اجتماعات المجلس، بالتناوب على جانبي الرئيس (S/2002/591)؛ وبيان الرئيس الذي قدم بمناسبة يوم أفريقيا (S/2002/597)؛ وتقرير أعدته الأمانة العامة حول التطورات الإحرائية التي استجرت في المجلس في عام ٢٠٠١ (S/2002/603)؛ ومتابعة اجتماع المجلس المعقود في ٢٢ أيار/مايو بشأن الفريق العامل المخصص لأفريقيا (S/2002/607). وقد أدلى الرئيس أيضا بتسعة بيانات صحفية باسم أعضاء المجلس. وقد كانت عن أثيوبيا وإريتريا، وقبرص، وليبريا، وسيراليون، وكوسوفو، والصومال.

أفريقيا

الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

٩ - حضر الرئيس اجتماعا للمجموعة الأفريقية في ١٥ أيار/مايو مع رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، السفير جاغديش كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس. وفي الاجتماع أوضح الرئيس ورئيس الفريق العامل الغرض من الاجتماع المفتوح بشأن الفريق العامل المقرر عقده في ٢٢ أيار/مايو وشكله والغاية منه. ورحب أعضاء المجموعة الأفريقية بالفرصة المتاحة لتقديم إسهاماتهم وردود فعلهم إلى مجلس الأمن بشأن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها الفريق العامل المخصص في تحسين أعمال مجلس الأمن بشأن أفريقيا. وقد تم الاتفاق على أن يقيم الاجتماع حوارا حقيقيا بين المجلس والدول غير الأعضاء

متحدين في التصميم على المساعدة في منع الصراعات المدمرة، وفي ضمان السلام الدائم في أفريقيا". ووافق أعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٩ أيار/مايو على تعميم البيان في مذكرة من الرئيس (انظر S/2002/597).

تقرير البعثة المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى

١٥ - قدم السفير جان ديفيد لفيت الممثل الدائم لفرنسا ورئيس بعثة مجلس الأمن المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى تقرير اللجنة إلى مجلس الأمن في جلسة عامة عقدت في ١٤ أيار/مايو. وذكر أن البعثة ساهمت بنجاح في دفع عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. إلى الأمام. ففيما يتعلق بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكدت البعثة لجميع الأطراف ضرورة مواصلة مناقشتها حتى تتوصل إلى اتفاق سياسي شامل وحقيقي. وقدمت البعثة أيضا مجموعة من الأفكار للمساعدة في إنجاح عملية السلام. ووجدت هذه الأفكار ترحيبا كبيرا. وفيما يتعلق ببوروندي دعت البعثة المجموعات المسلحة إلى وقف جميع أعمال القتال وبدء مفاوضات لوقف إطلاق النار دون تأخير. ولاحظت البعثة أن الحالة ظلت هشة للغاية بالرغم من التحسن الكبير الذي شهدته بوروندي بالمقارنة بما كانت عليه قبل عام مضى. ولذلك فإن من المهم أن تواصل الحكومة الإصلاحات المتفق عليها في السابق سواء تحقق وقف لإطلاق النار أم لا وأن يشرع المجتمع الدولي في تقديم التبرعات المعقودة حتى يرى السكان ثمرات السلام.

١٦ - عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بكامل هيئته في ١٧ أيار/مايو لمواصلة النظر في التقرير والتوصيات التي قدمتها البعثة. وأكد السفير لفيت أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمنعرج خطير إثر بدء الحوار بين الكونغوليين في مدينة صن. فهنالك مخاطر حقيقية تهدد بتجزئة البلد إذا تمسكت المجموعتان المتنافستان اللتان برزتا بعد محادثات

١٢ - وكان مستوى المشاركة العالي دليلا على الاهتمام الشديد الذي أبدته الدول الأعضاء في تقديم المدخلات والتوصيات فيما يتعلق بعمل المجلس بشأن أفريقيا. وفي ختام المناقشة، قام رئيس مجلس الأمن بتلخيص المناقشات، تحت مسؤوليته الخاصة، مستخلصا استنتاجات شفوية، يمكن أن تدمج في العمل المقبل للفريق العامل. وقسمت الاستنتاجات إلى جزئين: استخلاص النقاط العامة التي تم إبدائها، ووضع الاقتراحات المحددة التي قدمت في قائمة للمتابعة من جانب الفريق العامل.

١٣ - وقد كان الشعور العام، أن الاجتماع كان مثمرا ومفيدا. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للرئاسة لمبادرتها بهذه المناقشة التي جعلت مجلس الأمن يركز على أفريقيا. وعلى سبيل المثال، أشار أحد الممثلين الدائمين من القارة، إلى أن الاجتماع أظهر أن أفريقيا تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال مجلس الأمن وعلى الأهمية التي توليها سنغافورة للشواغل الأفريقية، ويشهد على ذلك حضور وزير الشؤون الخارجية في سنغافورة.

يوم أفريقيا

١٤ - بناء على دعوة من رئيس المجموعة الأفريقية والمراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان رسمي في اجتماع خاص مهيب للمجموعة الأفريقية في ٢٤ أيار/مايو للاحتفال بيوم أفريقيا، الذي يقع في ٢٥ أيار/مايو. وفي بيانه الذي أدلى به باسم مجلس الأمن، أعرب رئيس المجلس عن تضامن المجلس مع أفريقيا في تلك المناسبة الميمونة. وكرر رسالة التأييد القوية من المجلس وتضامنه مع أفريقيا في التصدي لما تواجهه القارة من التحديات وفي اغتنام ما يتاح لها من الفرص. وأشار البيان إلى أن: "يوم أفريقيا هو احتفال بوحدة أفريقيا. ويُحتفل بذكراه عالميا. نحن لم ننشئ يوما بعد مجلس الأمن. ولكن أعضاء مجلس الأمن يظلون

١٩ - اجتمع أعضاء المجلس مرة أخرى في ٩ أيار/مايو من أجل الحصول على معلومات مستكملة من إدارة عمليات حفظ السلام عن الحالة في إريتريا وإثيوبيا. وتقرر أن يجتمع المجلس مع الطرفين في جلستين خاصتين منفصلتين في ١٣ أيار/مايو لمناقشة تنفيذ قرار ترسيم الحدود والاستماع إلى هوموم الطرفين. وأثنى أعضاء المجلس، في اجتماعين مغلقين خاصين ومتعاقبين عقدهما مع الممثل الدائم لإريتريا والقائم بالأعمال بالإنابة لإثيوبيا في ١٣ أيار/مايو، على الطرفين لقبولهما لقرار الحدود وأكدوا من جديد أهمية تنفيذه بشكل سريع ومنظم. وشدد الأعضاء أيضا على عدم قبول أي إجراء يتخذه الطرفان من جانب واحد. وأكد الأعضاء أنهم يتطلعون إلى الاجتماع المقترح مع لجنة الحدود المقرر عقده في لاهاي في ٢١ أيار/مايو لمناقشة تنسيق طرق ترسيم الحدود. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم الكامل وثقتهم التامة في الممثل الخاص للأمين العام وفي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وفي قائد قوتها.

٢٠ - استمع أعضاء المجلس في ٢٩ أيار/مايو إلى إحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بعد اجتماع عقده لجنة الحدود والطرفان في لاهاي في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو. وأكد أعضاء المجلس من جديد في بيان تلي على الصحافة بعد إجراء مشاورات أهمية إجراء المشاورات عن كثب بين الطرفين وبين لجنة الحدود وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بشأن تنفيذ قرار ترسيم الحدود ورحبوا في هذا الصدد بالاجتماع الأخير المعقود في لاهاي. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تطلّعهم إلى قيام السلطات الإثيوبية بعقد اجتماع للمتابعة في لاهاي في القريب العاجل بغرض تحديد طرق تنفيذ قرار ترسيم الحدود بشكل سريع.

مدينة صن بمواقفهما السابقة. ومن جهة أخرى إذا استندت جميع الأطراف إلى المجالات العديدة التي يتوفر بشأنها اتفاق شامل فربما تستطيع تحقيق اتفاق سياسي يشمل الجميع وأن تشكل تبعا لذلك حكومة انتقالية ممثلة بالفعل. وأكد السفير لفيت أن مجلس الأمن يمكن أن يقوم بدور حيوي في التوصل إلى نتائج إيجابية.

١٧ - شدد أعضاء المجلس على ضرورة أن يقدم مجلس الأمن دعما قويا لمبادرات البلدان الإقليمية من أجل حل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدوا أيضا ضرورة أن تنسجم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق مصالحة وطنية مع أهداف الحوار بين الكونغوليين على النحو المبين في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وهناك اتفاق على ضرورة تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لبلوغ قوامها المأذون به في أسرع وقت ممكن كي تؤدي بفعالية المهام الموكلة إليها. أما فيما يتعلق ببيروندي فقد اتفق أعضاء المجلس على ضرورة إرسال رسائل إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للفت اهتمامهما للدور الحيوي الذي تؤديه المساعدة الاقتصادية في جهود السلام.

إثيوبيا وإريتريا

١٨ - في ٢ أيار/مايو استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو عن عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا. وكرر أعضاء المجلس من جديد في بيان تُلي على الصحافة بعد اجتماع المجلس حاجة الطرفين للتعاون بشكل وثيق مع لجنة الحدود الإريتريّة الإثيوبية ومع بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا من أجل تنفيذ القرار المتعلق بالحدود. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تشجيعهم لإنشاء إطار عمل مشترك في وقت مبكر لعملية ترسيم الحدود.

ليبيريا

قلقهم العميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة، نظرا لتسبب القتال الأخير في زيادة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتشريد السكان من جديد. ودعوا مجتمع المانحين إلى تقديم الموارد الملائمة بشكل عاجل لوكالات الإغاثة. وأدان أعضاء المجلس جميع محاولات الاستيلاء على السلطة بالقوة. وحثوا الأطراف الليبرية على اللجوء إلى الحوار وأعربوا عن تأييدهم لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهم لتحقيق هذا الحوار. كما دعا أعضاء المجلس جميع الدول في المنطقة إلى بذل جميع الجهود الممكنة لتحسين الحالة، ولا سيما باتخاذ إجراء لمنع الأفراد والجماعات المسلحة من استخدام أراضيها في التحضير لشن هجمات على البلدان المجاورة أو ارتكابها فيها.

سيراليون

٢٤ - أعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١٥ أيار/مايو بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل سلمي في سيراليون في اليوم السابق. ولاحظوا أيضا الدور الإيجابي الذي قامت به المملكة المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تحقيق هذه النتيجة.

٢٥ - واعتمد مجلس الأمن في ٢٣ أيار/مايو بيانا رئاسيا (S/PRST/2002/14) هنا فيه شعب سيراليون على نجاح الانتخابات وشكر فيه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ولجنة الانتخابات الوطنية على ضمان إجراء الانتخابات بطريقة ناجحة وسلمية. ودعا المجلس المجتمع الدولي أيضا إلى تقديم المساعدة إلى حكومة سيراليون ولا سيما إلى المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة.

اجتماع صيغة أريا عن الحالة في منطقة اتحاد نهر مانو

٢٦ - نظمت فرنسا اجتماع صيغة أريا عن حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في اتحاد نهر مانو في ٢١ أيار/مايو،

٢١ - استمع أعضاء مجلس الأمن في ٣ أيار/مايو إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية عن تقرير الأمين العام بشأن امتثال ليبريا للفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). كما استمعوا إلى إحاطة إعلامية أيضا من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا عن مناقشات اللجنة للتوصيات الواردة في التقرير التكميلي لفريق الخبراء. وأجرى المجلس استعراضا للجزءات المفروضة على ليبريا بموجب الفقرات ٥ إلى ٧ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، على النحو الوارد في الفقرة ٢٣ من هذا القرار. وصدر بيان صحفي عن المشاورات في نهاية الجلسة.

٢٢ - اجتمع المجلس لفترة قصيرة في ٦ أيار/مايو لمواصلة المشاورات غير الرسمية بشأن مناقشة مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة والذي شاركت في تقديمه الولايات المتحدة الأمريكية وتم اعتماده بعد ذلك بوصفه القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢). ومدد المجلس بموجب هذا القرار الجزاءات المفروضة على ليبريا فيما يتعلق بحظر الأسلحة وحظر الماس وحظر السفر لعام آخر، حتى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣. ودعا المجلس أيضا حكومة ليبريا إلى تقديم تقرير إلى لجنة الجزاءات عن الخطوات التي اتخذتها لإنشاء نظم لمراجعة الحسابات تتسم بالشفافية والقابلية للتحقق منها دوليا ولسجل ليبريا للنقل البحري وصناعة الأخشاب الليبرية. وطلب إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا أن تقدم إلى اللجنة بصفة منتظمة تقريرا عن جميع الأنشطة التي يضطلع بها أعضاؤها لتنفيذ القرار.

٢٣ - استمع أعضاء المجلس في ١٥ أيار/مايو إلى إحاطة إعلامية عن التطورات في ليبريا أثناء مشاورات غير رسمية أجراها مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية. وأعرب أعضاء المجلس في بيان تلاه الرئيس على الصحافة عن

بشكل سريع كما درسوا السبل المحتملة لقيام بعثة مجلس الأمن العاملة ورئيس لجنة الجزاءات بزيارات مقترحة إلى المنطقة. وأدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة بعد إجراء المشاورات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - في إطار مسائل أخرى قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان - ماري غيهينو إحاطة إعلامية أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٥ أيار/مايو عن آخر التطورات في كينغاني بعد ما ذكر من استيلاء عناصر تابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في غوما على محطة الإذاعة المحلية الرئيسية. وتم الاتفاق على أن يدعو رئيس المجلس الممثل الدائم لأوغندا لينقل إليه مشاعر القلق التي أعرب عنها المجلس بشأن الحالة. ونظرا للطابع الخطير وغير المؤكد الذي تنطوي عليه الحالة أبقى المجلس الحالة قيد الاستعراض عن كثب. وعقد رئيس المجلس اجتماعين مع الممثل الدائم لرواندا وقدم إحاطة إلى المجلس بعد ذلك.

٣٠ - قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام معلومات مستكملة عن الحالة في كينغاني أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٦ أيار/مايو تحت بند مسائل أخرى. ثم قدم الممثل الخاص للأمين العام، أموس نامانغا نغونجي، معلومات مستكملة إلى المجلس أثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١٧ أيار/مايو عن الحالة في كينغاني. وذكر أن الحالة تشهد هدوءا عاما منذ اليوم السابق، دون حدوث حالات عنف جديدة.

٣١ - بعد الأحداث التي جرت في ٢٤ أيار/مايو في كينغاني قدم وكيل الأمين العام إحاطة إعلامية مرة أخرى لأعضاء المجلس أثناء مشاورات غير رسمية عقدت عن الحالة. وذكر أن قيادة الاتحاد الكونغولي من أجل الديمقراطية أحكمت سيطرتها على المدينة من جديد وهي بسبيل القبض

ترأسه الممثل الدائم لفرنسا، السفير جان-ديفيد ليفيت. وكان المتحدثون الثلاثة الذي دعوا إلى تقديم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس أثناء الاجتماع يمثلون منظمات أطباء بلا حدود ومنظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان. وأكد المتحدثون الحاجة لكي يقوم المجتمع الدولي بزيادة المزيد من الاهتمام للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المنطقة. وأعربوا عن قلقهم، فيما يتعلق بليبريا، إزاء انعدام الإرادة السياسية لدى العناصر الدولية الرئيسية من أجل العمل بحزم لمعالجة الأزمة المتنامية في البلد.

الصومال

٢٧ - عرضت النرويج، أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢ أيار/مايو، مشروع قرار عن الصومال يُنشأ بموجبه فريق من خبيرين لمدة محدودة بثلاثين يوما للتخصيص لإنشاء فريق من الخبراء. وسيقوم الفريق بوضع خطة عمل تقدم تفصيلا للموارد والخبرة الفنية التي يحتاج إليها فريق الخبراء لتمكينه من الحصول على معلومات مستقلة عن الانتهاكات ولتعزيز فعالية الحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). واعتمد المجلس القرار ١٤٠٧ (٢٠٠٢) بوصفه نصاً رئاسيا في ٣ أيار/مايو.

٢٨ - قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران بريندرغاست إحاطة إعلامية للمجلس في ٢٤ أيار/مايو عن الحالة في الصومال بعد إجراء المجلس لمناقشات واسعة. وأعرب أعضاء المجلس عن تشجيعهم لتطوير عملية المصالحة الوطنية في الوقت الذي أعربوا فيه عن قلقهم إزاء الأثر السلبي الناجم عما ذكر من تدخل الأطراف الخارجية في الصومال. وأدان أعضاء المجلس أيضا عملية الاختطاف التي تعرض لها أحد عمال الأمم المتحدة مؤخرا في مقديشيو. وبالإضافة إلى ذلك أكد أعضاء المجلس من جديد أهمية تنفيذ القرار ١٤٠٧ (٢٠٠٢) والبيان الرئاسي (S/PRST/2002/8)،

أسابيع من خلال انعقاد اللويا جيرغا. وتجتمع أسبوعياً هيئة مشتركة، تتألف من وزارتي الدفاع والداخلية في أفغانستان، والشرطة الأفغانية، ومديريات الأمن الوطنية، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والأمم المتحدة، من أجل تنسيق عمليات الأمن استعداداً للويا جيرغا. ولئن اعتمدت حتى الآن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة الانتخابية المستقلة على المراقبين المدنيين لحل الصراعات، ربما لا تكون هذه الآلية كافية للتصدي لأخطر التهديدات. إذ يمكن لأي تهديد أمني أن يؤثر في وضع السلطة الانتقالية. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي لعمل الأمم المتحدة، لا سيما جهود الممثل الخاص للأمين العام، الأخضر الإبراهيمي. وإذ لاحظ الأعضاء أن عملية نقل قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية من المملكة المتحدة إلى تركيا تتم بسلاسة، أعرب أيضاً بعض أعضاء المجلس عن عزمهم على العمل من أجل اعتماد قرار تقني لتمديد ولاية القوة الدولية أثناء المناقشة المفتوحة حول أفغانستان المقرر عقدها يوم ٢٣ أيار/مايو. وأيد بعض أعضاء المجلس النداء الموجه لدعم الهياكل الأساسية الأمنية الأفغانية إما نقداً أو عيناً، بما في ذلك النداء الموجه في الاجتماع الأمني المقرر أن ينعقد في جنيف يوم ١٧ أيار/مايو.

٣٥ - وعقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة حول الحالة في أفغانستان في ٢٣ أيار/مايو وترأس الاجتماع وزير خارجية سنغافورة. وبعد أن قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إعلامية، شارك أعضاء المجلس الـ ١٥ و ٩ من غير أعضاء المجلس في المناقشة. وفي نهاية المناقشة، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤١٣ (٢٠٠٢)، مدد بموجبه ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان لفترة ستة أشهر بعد ٢٠ حزيران/يونيه.

٣٦ - وأشار معظم المتكلمين أن اللويا جيرغا الطارئة تجربة محورية لعملية بون، ومعلم سياسي هام للغاية في أفغانستان

على خصوصها. وتتراوح أعداد القتلى بين ٥٠ فرداً و ٢٠٠ فرد نظراً لقيام تجمع الكونغوليين من أجل الديمقراطية بأعمال انتقامية. وناقش أعضاء المجلس أيضاً إجراء المتابعة لبعثة مجلس الأمن إلى البحيرات الكبرى، على أساس مشاريع الرسائل التي أعدها رئيس بعثة المجلس، الممثل الدائم لفرنسا.

٣٢ - اعتمد مجلس الأمن بعد ذلك بياناً رئاسياً (S/PRST/2002/17) في ٢٤ أيار/مايو عن الحالة في كينغاني، أدان بموجبه أعمال القتل، ولا سيما للمدنيين، ودعا إلى وقف فوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. ولفت اهتمام مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى خطورة الحالة في كينغاني. وأخيراً كرر المجلس من جديد أهمية المضي قدماً لتجريد المدينة من السلاح تجريداً تاماً.

أنغولا

٣٣ - وفي ١٧ أيار/مايو قرر مجلس الأمن، من خلال القرار ١٤١٢ (٢٠٠٢)، أن يعلّق لفترة ٩٠ يوماً حظر السفر المفروض على قادة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ولأفراد أسرهم المباشرين الراشدين الذي فرضته الفقرتان ٤ (أ) و (ب) من القرار ١٢٢٧ (١٩٩٧). وقصد من ذلك المساعدة في تسهيل تحويل الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا من جماعة مسلحة إلى حزب سياسي، وللسماع لقيادة المنظمة بالسفر لحضور الاجتماعات مع حكومة أنغولا بهدف تحقيق مصالحة وطنية في البلد.

آسيا

أفغانستان

٣٤ - أطلع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أثناء المشاورات غير الرسمية الجامعة المعقودة في ١٥ أيار/مايو، أعضاء المجلس على آخر التطورات في أفغانستان قبل أن تحل الإدارة الانتقالية الأفغانية محل الإدارة المؤقتة الأفغانية بستة

٦ أيار/مايو، تمت مناقشة المسائل المتعلقة بالبعثة الخلف - بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ولاحظ الرئيس، أنه كما ظهر في الاجتماع العام حول تيمور الشرقية المنعقد يومي ٢٦ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، هناك دعم كامل لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن تيمور الشرقية لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وأعربت البلدان المساهمة بقوات عن قلقها ووجهت أسئلة عن الترتيبات المتعلقة بالقيادة والمراقبة فيما يتعلق بأفراد الشرطة والجيش، وولاية البعثة في إطار الفصل السابع، واتفاق مركز القوات، وتوقيت اعتماد القرار الذي يأذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وتناول الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الهادي العنابي، مشاعر القلق التي أعرب عنها ورد على الأسئلة التي وجهت، وأكد أهمية منح البعثة ولاية في إطار الفصل السابع بالإضافة إلى قواعد الاشتباك التي ستعتمدها البعثة. وأبرز أيضا أهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها حول ترتيبات القيادة والمراقبة، بالإضافة لاتفاق مركز القوات الذي تم التوقيع عليه أثناء الاستقلال، والتعاون بين سلطات تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة على أساس متواصل. وقام الرئيس بتوجيه نداء إلى المجلس لكي يتم اعتماد القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية في وقت مبكر.

٤٠ - وتم اعتماد القرار الذي أذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لتيمور الشرقية بالإجماع وهو القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو. ووافق أعضاء المجلس في المشاورات غير الرسمية المعقودة في اليوم السابق، على مشروع القرار الذي عرضته المملكة المتحدة، وعلى اعتماده في ١٧ أيار/مايو. واستمر التداول حول هذا الاتفاق في المشاورات غير الرسمية يوم ١٧ أيار/مايو نظرا لأنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول اقتراح أحد الوفود بإضافة

منذ تشكيل الإدارة المؤقتة الأفغانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وبينما سلموا بأن العملية كانت صعبة، فإن التقدم المحرز حتى الآن أظهر القدرة على المصالحة والتوصل إلى حل وسط بين الأفغانيين. وهناك تفهم عام بأن اللويا جيرغا مهمة بالنسبة لمستقبل أفغانستان بحيث لا يمكن استبعادها رغم ما تنطوي عليه من عيوب.

٣٧ - غير أن حالة الأمن في أفغانستان، ولا سيما خارج كابول وفي شرق البلد وجنوبه لا تزال تشكل مصدر قلق رئيسي. وستتأثر الجهود السياسية والمالية المبذولة لدعم أفغانستان الجديدة إذا لم يتم التوصل إلى تحقيق تقدم ملموس في حالة الأمن. ونظرا لعدم توسع الرقعة التي تعمل فيها القوة الدولية للمساعدة الأمنية خارج كابول، حث المجتمع الدولي على معالجة المسائل الأمنية المشروعة في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك تمويل المبادرات المقدمة في مؤتمر المانحين الأمني الثاني المنعقد في جنيف في ١٧ أيار/مايو لتقديم التزامات مالية حقيقية من أجل إصلاح قطاع الأمن. واغتنم كثير من المشاركين في المناقشة المفتوحة الفرصة لإعلان إسهاماتهم.

٣٨ - وفيما يتعلق بالإغاثة والانتعاش الاقتصادي، وعودة اللاجئين، وإعادة التعمير، والتنمية، تعتقد الأمم المتحدة أنه ولئن كانت هناك حاجة في المستقبل المباشر إلى ضرورة وجود هذه البرامج وضرورة تمويلها على نطاق واسع، سوف تخفض الأمم المتحدة بصورة تدريجية وجودها على المدى المتوسط. وتم الإقرار بدور البلدان المجاورة في مجالي الأمن والاقتصاد. وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال الشهور الستة الماضية، من السابق لأوانه اعتبار عملية بون منتية، وافترض أنها عنصر أساسي في مستقبل البلد.

تيمور الشرقية

٣٩ - في اجتماع خاص لمجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في

ووافق المجلس في مشاورات غير رسمية في ١٦ أيار/مايو على نص مشروع بيان عرضته سنغافورة.

٤٢ - واتخذ المجلس على الفور الخطوات اللازمة بشأن طلب جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية قبولها عضوا في الأمم المتحدة على النحو الذي تم الاتفاق عليه في المشاورات غير الرسمية في ٢٢ أيار/مايو، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والنظام الداخلي لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتم عقد اجتماع رسمي برئاسة وزير خارجية سنغافورة، في ٢٢ أيار/مايو لإحالة الطلب إلى لجنة قبول الأعضاء الجدد. وفي ٢٣ أيار/مايو، نظرت اللجنة في الطلب وقررت بالإجماع تقديم توصية إلى مجلس الأمن بقبول تيمور الشرقية عضوا في الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين. وفي اليوم ذاته، في اجتماع رسمي برئاسة وزير خارجية سنغافورة، اعتمد المجلس بدون تصويت القرار ١٤١٤ (٢٠٠٢) الذي أوصى الجمعية العامة بقبول تيمور الشرقية عضوا في الأمم المتحدة. وأدلى أيضا ببيان الرئيس بالنيابة عن أعضاء المجلس (S/PRST/2002/15)، هنا فيه تيمور الشرقية بهذه المناسبة التاريخية. ولاحظ المجلس بارتياح أن تيمور الشرقية التزمت التزاما رسميا باحترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتها الواردة فيه. وتطلع المجلس أيضا إلى انضمام تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة لتصبح عضوا فيها، والعمل على نحو وثيق مع الممثلين فيها.

أوروبا

قبرص

٤٣ - استمع أعضاء المجلس، في مشاورات غير رسمية في ٢ أيار/مايو، إلى تقرير مؤقت آخر من المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص، ألفارو دي سوتو، عن المحادثات المباشرة بين الزعيمين القبرصيين اليوناني والتركي، التي استمرت منذ كانون الثاني/يناير عملا بالاتفاق الذي توصلوا

إلى مشروع القرار متصل بمسألة حصانة أفراد البعثة فيما يتعلق بتسليمهم أو نقلهم إلى أي محكمة دولية دون موافقة الدولة المساهمة هؤلاء الأفراد. ووافق أعضاء المجلس على أنه يمكن العودة إلى النظر في هذه المسألة.

٤١ - وفي يوم ٢٠ أيار/مايو، ترأس وزير خارجية سنغافورة، الاجتماع العام لمجلس الأمن للاحتفال بالذكرى استقلال تيمور الشرقية. وتم افتتاح الجلسة ببيان أدلت به نائبة الأمين العام. وفيما بعد تكلمت وفود من غير أعضاء المجلس، وبعدها تكلم أعضاء المجلس. وأكدت نائبة الأمين العام في بيانها أن الأمم المتحدة ستعاون مع التيموريين الشرقيين في سعيهم إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحث المجتمع الدولي على أن يظل ملتزما بتيمور الشرقية. وأعلنت أن الأمين العام تلقى طلبا من تيمور الشرقية لتصبح عضوا في الأمم المتحدة، ويتطلع إلى نظر المجلس في هذا الطلب. ورحب أعضاء المجلس وغير أعضاء المجلس على حد سواء باستقلال تيمور الشرقية، وحيوا شعب وزعماء تيمور الشرقية. وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، لا سيما الأمين العام وممثله الخاص. غير أنهم حذروا من أن تيمور الشرقية تواجه تحديات كثيرة في المستقبل، وأكدوا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل توفير المساعدة إلى تيمور الشرقية. ورحبت الوفود بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى تيمور الشرقية، وأكدوا أهمية استمرار المساعدة المتعددة الأطراف والمساعدة الثنائية. ورحبوا أيضا بزيارة رئيسة إندونيسيا، ميغاواي سوكارنوبوتري، لكي تشارك في احتفالات استقلال تيمور الشرقية، وأكدوا أهمية العلاقات الطيبة بين تيمور الشرقية وجزرائها. وتطلعوا إلى الترحيب بتيمور الشرقية في الأمم المتحدة. وتم اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2002/13) بهذه الآراء في نهاية الاجتماع.

أيضا أعضاء المجلس بقوام الوجود العسكري الجورجي في وادي كودوري الأعلى، وفقا للمعلومات التي أبلغها وزير المهمات الخاصة في جورجيا بصورة رسمية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ٢٤ نيسان/أبريل. وتم إبلاغ المجلس أيضا بأنه تم القيام بدورية مشتركة أخرى في وادي كودوري الأعلى في الفترة بين ١٦ و ١٨ أيار/مايو.

كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

٤٥ - وفقا لما تم الاتفاق عليه في مجلس الأمن، تم عقد جلسة إحاطة مفتوحة حول كوسوفو في ١٦ أيار/مايو لم يدل أي وفد ببيان فيها. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس حول تقديم جمهورية كوسوفو مشروع برنامج إلى الجمعية العامة، وتأخر مشاركة ائتلاف عودة صرب كوسوفو (ائتلاف بوفراتاك) إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، وبعض الخلافات في توزيع المسؤوليات بين المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وبعثة الأمم المتحدة لكوسوفو، ضمن الإطار الدستوري، وتأجيل الانتخابات البلدية. وقدم وكيل الأمين العام أيضا إلى المجلس إحاطة حول الحالة في ميتروفيتشا والتطورات فيما يتعلق بإنفاذ سيادة القانون، وعودة المشردين، ومسألة المفقودين.

٤٦ - وتحت بند "المسائل الأخرى" في المشاورات غير الرسمية، وبعد جلسة الإحاطة المفتوحة، أطلع الرئيس أعضاء المجلس على النقاط التي طلب منه الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن يعرضها على المجلس. ومن بين هذه النقاط المشاركة المتوقعة لائتلاف بوفراتاك في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، وبرنامج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا فيما يتعلق بعودة الأقليات المشردة داخليا. وأثير أيضا قلق حول خصخصة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ووضع معالم على الطريق، وتنفيذ الوثيقة المشتركة، والحالة في شمال ميتروفيتشا.

إليه في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم في بيان إلى الصحافة أنه لم يتسن إحراز مزيد من التقدم في فترة المفاوضات منذ الإحاطة الأخيرة المقدمة إلى المجلس في ٤ نيسان/أبريل. وأعربوا عن رأي مفاده أن الوقت قد حان لكتابة المجالات التي يوجد حولها اتفاق بين الطرفين، بهدف وضع عناصر تسوية شاملة تضع في الاعتبار تماما قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومعاهداتها؛ والمجالات التي لا تزال حولها خلافات من أجل التقريب بينها وإزالتها من خلال عملية تفاوض تركز على صيغة تعتمد حلا وسطا. وحثوا الطرفين، وبصفة خاصة الجانب التركي، على التعاون تعاوننا كاملا مع المستشار الخاص للأمين العام في الجهود التي يبذلها. ورحب أعضاء المجلس ودعموا عزم الأمين العام على زيارة الجزيرة في المستقبل القريب في إطار المهمة التي كلفه بها مجلس الأمن في القرار ١٢٥٠ (١٩٩٩). وأعربوا عن الأمل أن يستطيع تحقيق تقدم حاسم في المفاوضات المباشرة التي سيعقدتها في الفترة الواقعة قبل شهر حزيران/يونيه وهو التاريخ المحدد للتوصل لاتفاق.

جورجيا

٤٤ - بناء على طلب موجه من أحد أعضاء المجلس، قدم مدير شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية في إدارة عمليات حفظ السلام، إحاطة إلى أعضاء المجلس حول آخر الدوريات المشتركة لقوة حفظ السلام المؤلفة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ورابطة الدول المستقلة، في وادي كودوري الأعلى، تحت بند "أي مسائل أخرى" في المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٦ أيار/مايو. وقدم المدير تقريرا عن نتائج آخر الدوريات المشتركة، التي أجريت في الفترة بين ٣ و ٥ أيار/مايو، وهي أول دورية تمت منذ الموعد النهائي الموافق ١٠ نيسان/أبريل لاكتمال انسحاب القوات الجورجية من وادي كودوري الأعلى. وأبلغ الرئيس

٤٧ - وفي ٢٢ أيار/مايو، تحت بند "مسائل أخرى" في المشاورات غير الرسمية، أحاط الرئيس أعضاء المجلس علما بالقلق الذي أعرب عنه الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حول خطة جمعية كوسوفو وميتوهيا لاعتماد قرار يرمي إلى رفض اتفاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والوثيقة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا السابقة. وأعرب عدة أعضاء في المجلس عن قلق بهذا الشأن أيضا. وتم أيضا الإعراب عن القلق حول التقارير الواردة والتي تفيد بأنه أطلق النار من أراضي كوسوفو على أراضي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. واتفق المجلس على أن يطلب من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أن ينقل رأي مجلس الأمن إلى الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو لمنع اعتماد هذا القرار. وناشد أعضاء المجلس في بيان مقدم إلى الصحافة زعماء كوسوفو المنتخبين على العمل على نحو بناء بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة، من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأعادوا تأكيد موقف مجلس الأمن الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، ويفيد البيان بأنه يجب احترام اتفاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأعادوا أيضا تأكيد دعمهم الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص.

الشرق الأوسط

العراق

٤٨ - وعندما اعتمدت جمعية كوسوفو "قرار حماية سلامة أراضي كوسوفو" الذي رفضت فيه اتفاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والوثيقة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا السابقة، أدلى الرئيس على الفور في ٢٣ أيار/مايو بيان للصحافة بالنيابة عن أعضاء المجلس رفض فيه هذا القرار وأعرب عن دعمه الكامل لإعلان الممثل الخاص بأن القرار باطل ولاغ. وفي

الأعضاء الدائمون الخمسة، إلى جانب بلغاريا والنرويج. وقبل التصويت، أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان تعليلا لقرار هذا البلد الانضمام إلى التوافق في الآراء المؤيد للقرار. وبموجب هذا القرار، المهتم مدد المجلس برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة ستة أشهر أخرى واعتمد قائمة السلع الخاضعة للاستعراض التي ستقوم، خلال المرحلة القادمة من برنامج النفط مقابل الغذاء، بوضع إجراءات أكثر تبسيطا للسلع المعدة للشراء أو التوريد إلى العراق. ويعد هذا القرار ثاني أهم تغيير في تجهيز عقود اللوازم الإنسانية في إطار البرنامج منذ اعتماد القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي زاد كمية النفط التي بمقدور العراق بيعها في إطار البرنامج، وأحدث إجراءات جديدة مستعجلة بالنسبة لبعض السلع الإنسانية. والغرض من الإجراءات الجديدة لتنفيذ قائمة السلع الخاضعة للاستعراض مواصلة تيسير الموافقة على السلع المدنية الأساسية الموردة في إطار البرنامج. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية عشرة من البرنامج الإنساني التي ستبدأ في ٣٠ أيار/مايو، لن تفحص لجنة الجزاءات المفروضة على العراق سوى العقود الخاصة بالبنود المدرجة في قائمة السلع الخاضعة للاستعراض. وسيجهز مكتب برنامج العراق جميع البنود الأخرى مباشرة.

٥٣ - وفي ٢٨ أيار/مايو، تم تبادل رسائل بين الأمم المتحدة والبعثة الدائمة للعراق، ومددت بموجب ذلك مذكرة التفاهم بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي وقت لاحق، قدم المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، بنون سيفان، خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٩ أيار/مايو، تقريرا مستكملا بشأن: (أ) التطورات والمسائل الرئيسية المتصلة بتنفيذ البرنامج الإنساني، و (ب) التدابير التي اتخذها مكتبه لتنفيذ الإجراءات الجديدة لتجهيز العقود، وفقا لما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٤٠٩ (٢٠٠٢). وعرض على أعضاء مجلس الأمن أيضا مذكرة جد تفصيلية مقدمة من

في التوصل إلى نتيجة إيجابية وملموسة في الجولة المقبلة من المحادثات.

٥٠ - وفي إطار بند "أي مسائل أخرى"، قدمت الولايات المتحدة، خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٦ أيار/مايو، وباسم الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، مجموعة وثائق تتكون مما يلي: (أ) قرار فني يمدد البرنامج الإنساني في العراق إلى المرحلة المقبلة وتعتمد بموجبه قائمة السلع الخاضعة للاستعراض وفقا لما دعا إليه القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١)؛ (ب) وإجراءات لتنفيذ القائمة؛ (ج) واستمارة موحدة للموردين؛ (د) وآخر نسخة منقحة للقائمة. وأبدت الولايات المتحدة، باسم المشاركين في تقديم القرار، تفضيلها لاعتماد القرار بأسرع وقت ممكن لإتاحة وقت كاف للوكالات المنفذة من أجل وضع الترتيبات الجديدة. وعقدت خلال الأسبوع ثلاث جولات لاجتماعات الخبراء، ترأستها الولايات المتحدة بصفتها منسقة لمشروع القرار، لمناقشة المشروع، الذي عُمم في شكل مؤقت في ٧ أيار/مايو بوصفه S/2002/532.

٥١ - وأجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ١٣ أيار/مايو لمناقشة مشروع القرار المتعلق بالعراق. وقدمت الولايات المتحدة، أيضا باسم المشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار، تقريرا إلى أعضاء المجلس بشأن نتائج المحادثات التي أجريت على مستوى الخبراء. وناقش أعضاء المجلس توقيت اعتماد القرار. ونزولا عند طلب أحد الأعضاء، اتفق على عقد الجلسة الرسمية المخصصة لاعتماد القرار صباح اليوم التالي، لمنح الوفود وقتا كافيا للتشاور مع عواصمها والتوصل إلى توافق للآراء بشأن النص.

٥٢ - وفي أعقاب المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١٤ أيار/مايو، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) المتعلق بالعراق. واشترك في تقديم مشروع القرار

التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام بشأن القوة للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وتم تبادل موجز لوحات النظر، أعرب خلاله أحد أعضاء المجلس عن آرائه بشأن القوة، وطرح بلد مساهم بقوات بعض الأسئلة على إدارة عمليات حفظ السلام.

٥٧ - وفي المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٩ أيار/مايو، عرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام. واستعرض أعضاء مجلس الأمن الحالة في المنطقة وأنشطة القوة. ونظروا كذلك في مشروع القرار المتعلق بتجديد ولاية القوة، وفي مشروع البيان التكميلي لرئيس مجلس الأمن، الذي أعدته الرئاسة. ووافق أعضاء المجلس على الاقتراح الذي قدمه أحد أعضاء المجلس بتمديد ولاية القوة لفترة سبعة أشهر بدلا من ستة أشهر كما جرت العادة، وذلك للمزامنة بين تجديد الولاية ودورة ميزانية الأمم المتحدة. وشاطر أعضاء المجلس الآراء المعرب عنها في مشروع البيان، ومفادها أن الحالة في الشرق الأوسط ستظل متوترة على الأرجح ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تنطرق إلى جميع جوانب المشكلة في المنطقة. وفي هذا الصدد، أشار بعض أعضاء المجلس إلى عدة مبادرات دبلوماسية، بما فيها مبادرة السلام العربية، التي يمكن أن تضي بالعملية قدما. واتفق أعضاء المجلس على تعميم مسودة لمشروع الوثيقتين، بصيغتهما المعدلتين، في شكل مؤقت، لاعتمادهما في اليوم التالي. وبناء على ذلك، اعتمد بالإجماع، في ٣٠ أيار/مايو، مشروع القرار الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة سبعة أشهر بوصفه القرار ١٤١٥ (٢٠٠٢) وأصدر البيان التكميلي لرئيس مجلس الأمن بوصفه S/PRST/2002/18. وفي وقت لاحق، أرسلت البعثة الدائمة لليابان احتجاجا خطيا إلى رئيس المجلس، وجميع البلدان المساهمة بقوات في القوة وإلى وكيل الأمين

مكتب برنامج العراق في ٢٤ أيار/مايو، ورد فيها استعراض ووصف التطورات المتعلقة بتنفيذ البرنامج.

٥٤ - وأبلغ المدير التنفيذي أعضاء المجلس، في التقرير المستكمل الذي قدمه، بأن المكتب سيطبق الإجراءات المنقحة تدريجيا بهدف تنفيذها بالكامل في موعد لا يتجاوز ١٥ تموز/يوليه. ولاحظ أيضا في تقريره أن تنفيذ البرنامج واجه أزمة مالية متفاقمة بسبب انخفاض عائدات بيع النفط العراقي في إطار البرنامج. وأعرب عن أمله في أن تتمكن لجنة الجزاءات من تجاوز الصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بوضع أسعار النفط الخام العراقي. وأبلغ أعضاء المجلس أيضا بأن المكتب قرر القيام، خلال المرحلة الثانية عشرة، التي ستبدأ في ٣٠ أيار/مايو، بتجميع ما تقوم به وكالات الأمم المتحدة وبرامجها من أنشطة حاليا في المحافظات الشمالية الثلاث، بدلا من بدء مشاريع جديدة. وعلاوة على ذلك، أثار مسألة استخدام أموال البرنامج للمشتريات المحلية. ورحب أعضاء المجلس بجهود الأمانة العامة لتنفيذ التغييرات المنبثقة عن اعتماد القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢)، وأعربوا عن دعمهم لتلك الجهود. وفي الوقت نفسه، أعرب أعضاء المجلس عن انشغالهم إزاء الصعوبات التي صودقت في تنفيذ البرنامج، لا سيما أزمة التمويل. كما أعرب الأعضاء عن موافقهم الأولية حيال مقترح مكتب برنامج العراق المتعلق باستخدام أموال البرنامج للمشتريات المحلية.

٥٥ - واتفق على أن يتخذ تقرير التسعين يوما نفس الشكل الذي عليه الإحاطة الإعلامية الحالية، في حين سيقدم تقرير المائة وثمانين يوما في شكل خطي كامل.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

٥٦ - في ٢٤ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وعرضت نائبة مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط

أعضاء المجلس. غير أن الأعضاء لم يتمكنوا للأسف من التوصل إلى اتفاق، سواء فيما يتعلق بمحتوى أو شكل رد مجلس الأمن على رسالة الأمين العام. وبناء على ذلك، لم يتخذ أي إجراء بشأن مسودة الرسالة.

٥٩ - وفي ٣ أيار/مايو، قدم الأمين العام إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية بشأن نتائج الاجتماع الذي عقدته اللجنة الرباعية (المولفة من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، في ٢ أيار/مايو بواشنطن العاصمة، واستضافه وزير خارجية الولايات المتحدة، كولين باول. وذكر الأمين العام أنه بالإضافة إلى تعليق اللجنة الرباعية على التطورات الأخيرة، اتفقت على الأخذ بنهج ذي ثلاثة أبعاد للمضي قدماً بعملية السلام، أي معالجة العناصر الأمنية والاقتصادية والسياسية بطريقة متوازنة وشاملة. واتفقت اللجنة الرباعية كذلك على ضرورة الإعداد على وجه الاستعجال لعقد مؤتمر دولي يتيح الفرصة للاتفاق بشأن خطوات ملموسة وأطر زمنية، من أجل التوصل إلى الهدف الجماعي المتمثل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٦٠ - وانتهت فترة المناقشات المكثفة بشأن الشرق الأوسط مساء يوم ٣ أيار/مايو، بمناقشة مفتوحة، شارك فيها ٣٨ متكلماً، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر ونائب رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ورفعت الجلسة بعد هذه المناقشة المفتوحة دون اتخاذ المزيد من الإجراءات.

٦١ - واستمع أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية جرت في ١٥ أيار/مايو، إلى إحاطة إعلامية اعتيادية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وتبادل الأعضاء

العام لعمليات حفظ السلام، وذلك لتحيط إدارة عمليات حفظ السلام علماً بأسفها على قرار تمديد الولاية لفترة سبعة أشهر بدلاً من الفترة الاعتيادية، أي ستة أشهر، دون شرح أو إشعار مسبقين للبلدان المساهمة بقوات.

الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

٥٨ - أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية في وقت متأخر من بعد ظهر يوم ١ أيار/مايو لمناقشة رسالة الأمين العام المؤرخة ١ أيار/مايو، والمتعلقة بجهوده لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وتضمنت الرسالة وصفاً لتعاقب الأحداث وللتحليل الذي أجراه ودفعه إلى اتخاذ قرار بحل فريق تقصي الحقائق. وجرت مناقشة مستفيضة وشاملة بشأن مسألة الطريقة التي ينبغي للمجلس الرد بها على رسالة الأمين العام ومشروع قرار قدمته المجموعة العربية. وجرت محاولات شتى خلال ذلك في الردهات، وفي داخل المجموعات الإقليمية، وبتيسير الرئيس، لصياغة مقترحات بديلة يمكنها الحصول على تأييد أعضاء المجلس. وقبل حلول منتصف ليلة ١ أيار/مايو، دعا الرئيس جميع رؤساء الوفود الخمسة عشر إلى اجتماع خاص غير رسمي في مكتبه لإيجاد سبل مبتكرة وعملية لحل المشكلة. غير أن هذه الجهود لم تكمل بالنجاح. وبعيد منتصف الليل في يوم ٢ أيار/مايو، أصبح واضحاً أنه ليس من الممكن تقريب وجهات النظر. بعد ذلك انتقل أعضاء مجلس الأمن إلى قاعة المجلس لاتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار العربي، غير أنهم قرروا في نهاية المطاف إرجاء اتخاذ أي إجراء. واستأنف الرئيس بعد ذلك إجراء مشاورات غير رسمية وافق أعضاء المجلس خلالها على مقترح بأن يرسل المجلس رسالة إلى الأمين العام رداً على رسالته. وكلف الرئيس بإعداد مسودة الرسالة. كما عهد إلى الرئيس بمهمة تبليغ هذا القرار إلى الصحافة. وفي وقت لاحق من صباح يوم ٢ أيار/مايو، قامت الرئاسة، خلال مشاورات غير رسمية، بتعميم مسودة رسالة لينظر فيها

المسائل المواضيعية

الأطفال والصراعات المسلحة

٦٣ - في ٧ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة عامة بشأن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة، وذلك قبل يوم واحد من بدء دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل. وأبرز الرئيس في مستهل حديثه دعم مجلس الأمن للدورة الاستثنائية والتزام المجلس بهذه المسألة. ولاحظ أن هذه المسألة أصبحت بالتدريج جزءاً من جدول أعمال المجلس المتعلق بالسلام والأمن، كما تبدى في قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١)، الذي بين بوضوح الدعم والتوجيه القويين للجهود الدولية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة ومساعدتهم.

٦٤ - وخلال الاجتماع، أدلى ببيانات الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، أولارا أوتونو؛ ووزيرة التعليم السابقة في موزامبيق والخبيرة المستقلة السابقة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، غراسا ماشيل؛ والمديرة التنفيذية لليونيسيف، كارول بلامي. وعلاوة على ذلك، قدمت السيدة بلامي ثلاثة مندوبين من الأطفال المشاركين في محفل الأطفال، وهم ويلموت من ليبريا، وإيزا من البوسنة والهرسك، وجوزيه من تيمور الشرقية، الذين تحدثوا عن تجاربهم الشخصية ووصفوا حالة الأطفال الذين يعانون من الصراعات المسلحة ونادوا بوضع حد للحروب. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2002/12).

مسائل أخرى

الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن

٦٥ - اجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن مع أعضاء المجلس الخمسة عشر في ١٥ أيار/مايو، لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن المسائل المدرجة في

وجهات نظر عامة بشأن عدد من المسائل، وهي الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك الحاجة المستعجلة لإعادة بناء الهياكل الأساسية للسلطة الفلسطينية وإصلاحها من خلال دعم قوي من الجهات المانحة، والحالة عبر الخط الأزرق، ومختلف الجهود الدبلوماسية الجارية، بما فيها التحضير لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل والمتواصل لجهود الأمين العام ومبعوثيه، ومن ضمنها الجهود المبذولة من خلال اللجنة الرباعية.

عقد اجتماع صيغة آريا بشأن الشرق الأوسط

٦٦ - في ٧ أيار/مايو، عقد، بمبادرة من الممثل الدائم للنرويج، السفير بيتر كولبي، اجتماع صيغة آريا بشأن الحالة في الشرق الأوسط، في سياق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. وتحدثت امرأة فلسطينية، هي مها أبو ديه شماس، وامرأة إسرائيلية، هي تيري غرينبلات، وكتاهما تعملان منذ عدة سنوات في مجال تعزيز السلام وحقوق الإنسان في مجتمعاتهما، عن طبيعة عملهما والحقائق على أرض الواقع، وآفاق السلام ودور المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن. ومها أبو ديه شماس هي مؤسسة ومديرة المركز النسائي للمساعدة والاستشارة القانونيتين في القدس الشرقية، وهي منظمة غير حكومية فلسطينية تهتم بتعزيز الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة الفلسطينية. وتيري غرينبلات هي مديرة بات شالوم، المنظمة الوطنية النسائية الإسرائيلية للسلام والعضو الرئيسي في التحالف النسائي من أجل السلام. وقامت منظمة المساواة الآن (Equality Now) بتيسير مشاركتهما في اجتماع صيغة آريا.

٦٨ - وناقش الفريق العامل أيضا الخيارات الممكنة لتصنيف المعلومات الوقائية بشأن التطورات الإجرائية في المجلس وأساليب عمله، فضلا عن الطريقة المناسبة التي يمكن بواسطتها تعميم هذه البيانات على أعضاء الأمم المتحدة. واتفق على أن يواصل الفريق العامل النظر في هذه المسألة في اجتماعه المقبل. ونظر الفريق أيضا في الممارسات المتصلة بالمناقشات العامة للمجلس وتنفيذ مذكرة الرئيس (S/2002/316) المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ والمتعلقة بإصدار صحائف الوقائع.

٦٩ - وفي ٢١ أيار/مايو، اجتمع الفريق العامل غير الرسمي مرة أخرى تحت الرئاسة السنغافورية. وأجرى الفريق في بادئ الأمر مناقشة بشأن الممارسات المتصلة بالمناقشات العامة للمجلس المتعلقة بترتيبات جلوس الدول غير الأعضاء في المجلس وإدراج أسماء تلك الدول على قائمة المتكلمين.

٧٠ - بعد ذلك، ناقش الاجتماع الجلسات الختامية. وعممت الورقة المنقحة، التي أعدتها بعثة سنغافورة بشأن مسألة الجلسات الختامية على العموم، على الفريق العامل، لكنها لم تناقش نظرا لضيق الوقت. واتفق على استئناف مناقشة الورقة المنقحة في الاجتماع المقبل للفريق العامل. ونوقشت مع ذلك المواضيع والشكل المتعلقان بالجلسة الختامية المقرر عقدها في ٣١ أيار/مايو. واتفق على أن تعمم على أعضاء الفريق العامل مسودة رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى أعضاء الأمم المتحدة، ترد فيها تفاصيل عن القائمة المتفق عليها للمواضيع والشكل المتعلقين بالجلسة الختامية، وذلك للحصول على موافقة أعضاء الفريق بموجب إجراء التزام الصمت. واتفق كذلك على أن تنشر مسودة الرسالة هذه معلومات عن الممارسة الاعتيادية المتعلقة بإدراج أسماء الدول غير الأعضاء في المجلس في قائمة المتكلمين. ونظرا لعدم ورود أي اعتراض بشأن مسودة الرسالة،

المجموعة الثانية. ومثل مجلس الأمن فريق ثلاثي من الممثلين الدائمين، مؤلف من الرئيس وأحد الأعضاء الدائمين في المجلس وأحد الأعضاء غير الدائمين. واتخذ الاجتماع شكل جلسة تخصص إلى حد بعيد لطرح الأسئلة والرد عليها، وأجاب خلالها الفريق الثلاثي على أسئلة أعضاء الفريق العامل. وشملت المسائل الرئيسية التي تناولتها المناقشة الشفافية والتواصل، وحق النقض، والجلسات الختامية، والتقارير الشهرية لرئيس المجلس، وتقوية التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، والقيود الزمنية وقائمة المتكلمين، وآلية مجموعة الأصدقاء وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى

٦٦ - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى اجتماعا في ٨ أيار/مايو ترأسه سنغافورة. وجرت مناقشة عامة بشأن الجلسات الختامية استنادا إلى ورقة مناقشة أعدتها بعثة سنغافورة وإلى المواضيع والشكل المتعلقين بالجلسة الختامية المقرر عقدها في ٣١ أيار/مايو.

٦٧ - واتفق أيضا على أن تقوم الرئاسة السنغافورية للمجلس، بحلول ١٣ أيار/مايو، بتعميم قائمة بالمواضيع الممكنة والشكل المقترح لجلسة أيار/مايو الختامية. وصنفت بعثة سنغافورة التعليقات بشأن قائمة المواضيع والشكل لمناقشتها خلال الاجتماع القادم للفريق العامل، في ٢١ أيار/مايو. وأبلغ الفريق العامل أيضا بأنه ستوضع صيغة نهائية لمسودة الرسالة الموجهة من الرئاسة السنغافورية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن قائمة المواضيع والشكل المتفق عليهما للجلسة الختامية، وستصدر قبل حلول ٢٤ أيار/مايو حتى يتاح وقت كاف لإشعار أعضاء الأمم المتحدة بالجلسة الختامية.

مجلس الأمن، مرفقا بمذكرة إحالة من الرئيس يوضح فيها أن المقصود منه استخدامه كورقة معلومات أساسية للدول غير الأعضاء في المجلس، وذلك توخيا لتعزيز المزيد من الشفافية في عمل المجلس. وفيما يتعلق بالولاية الثانية، اقترح أحد أعضاء المجلس، نظرا لعدم توصل الفريق العامل إلى توافق في الآراء، أن يعمم الرئيس مشروع قاعدة تضيي طابعا رسميا على الممارسة القائمة.

٧٤ - وفي المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٩ أيار/مايو، في إطار بند "مسائل أخرى"، واصل أعضاء المجلس مناقشتهم لمسألة ترتيبات جلوس الدول غير الأعضاء في اجتماعات المجلس. وعمم مشروع مذكرة من الرئيس من شأنها إضفاء طابع رسمي على الممارسة المعمول بها والتي درج فيها على أن تخصص للدول غير الأعضاء في المجلس، التي تلقي كلمة في اجتماعاته، مقاعد على طاولة المجلس على جانبي الرئيس. واتفق أعضاء المجلس بعد المداولات على إصدار مذكرة الرئيس (S/2002/591).

٧٥ - والتمس الرئيس أيضا مشورة أعضاء المجلس بشأن إنفاذ الشكل الذي ستتخذه الجلسات الختامية المقرر عقدها في ٣١ أيار/مايو، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو الموجهة من الرئيس إلى أعضاء الأمم المتحدة. وجرت أيضا مناقشة مقتضية بشأن أهداف المعتكف الذي نظم في وقت سابق من هذا الشهر في بوكاتيكو.

الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

٧٦ - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، اجتماعا في ١٠ أيار/مايو، في جلسة رأسها سنغافورة. وتعلق البند الأول في جدول الأعمال باقتراح لتعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين، بغية معالجة مسألة ازدواج جنسية بعض

صدرت لاحقا في ٢٣ أيار/مايو ونشرت على موقع الرئاسة السنغافورية على شبكة الإنترنت.

٧١ - وناقش الفريق العامل أيضا تنفيذ مذكرة الرئيس (S/2002/199) بشأن الشكل الجديد للتقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وأوضح الفريق بعض التفاصيل التي أثارها الأمانة العامة بشأن بعض جوانب الشكل الجديد. واتفق على إعادة إصدار المذكرة لأسباب فنية.

٧٢ - وواصل الفريق مناقشاته بشأن الخيارات الممكنة لتصنيف المعلومات الوقائية المتعلقة بالتطورات الإجرائية في المجلس وأساليب عمله لعام ٢٠٠١. وعرض كذلك خياران على الفريق العامل بشأن تصنيف المذكرات السابقة للرئيس و/أو البيانات الرئاسية فيما يتعلق بإجراء تغييرات على أساليب عمل المجلس وإجراءاته. وسيواصل الفريق العامل مناقشاته بشأن هذه المسألة في اجتماعه القادم. وقدمت الأمانة العامة معلومات أيضا بشأن تنفيذ مذكرة الرئيس (S/2002/316) المتعلقة بتعميم صحائف الوقائع، وفقا لما طلب في اجتماع ٨ أيار/مايو.

٧٣ - وخلال مشاورات غير رسمية جرت في ٢٨ أيار/مايو، ناقش مجلس الأمن ولايتين أسندتا إلى الفريق العامل غير الرسمي. أولا، عهد إلى الفريق في ١٦ نيسان/أبريل بمهمة دراسة تقرير أعدته الأمانة العامة بشأن التطورات الإجرائية في المجلس في عام ٢٠٠١، وتقديم توصيات بخصوص تعميم التقرير. ثانيا، أسندت إلى الفريق العامل في ٦ أيار/مايو، ولاية النظر في شكوى قدمها الممثل الدائم لكندا بشأن ترتيبات جلوس الدول غير الأعضاء في المجلس التي ترغب في إلقاء كلمة في جلساته العامة. وفيما يتعلق بالولاية الأولى، اتفق أعضاء المجلس على تعميم التقرير، بصيغته المنقحة من قبل الأمانة العامة، كوثيقة من وثائق

أعضاء المجلس عليه ثم اعتماده بعد ذلك بوقت قصير. ومن ثم اعتمد المجلس، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، مشروع القرار المنقح، بوصفه القرار ١٤١١ (٢٠٠٢).

٧٩ - وكان البند الثاني الذي نظر فيه الفريق العامل، في ١٠ أيار/مايو متصلا بالطلب المقدم من المحكمة الدولية لرواندا، بشأن تكوين فريق من القضاة المخصصين، قوامه ١٨ قاضيا (وفق ما طرحه الأمين العام في الوثيقة A/56/265-S/2001/764، في تموز/يوليه ٢٠٠١). وفي هذا الصدد، وفي ضوء المناقشات السابقة للفريق العامل بشأن الرسالة المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، الموجهة من الأمين العام (A/56/861-S/2002/241)، والتي تستكمل مقترح المحكمة، وافق الفريق العامل على اقتراح الرئيس باستنساب متابعة الطلب بالرد أولا على رسالة الأمين العام عن طريق رئيس مجلس الأمن. وجرت الموافقة كذلك على أن يقدم أعضاء الفريق العامل إلى رئاسة الفريق، بحلول يوم ١٧ أيار/مايو، بعض الموجهات المتعلقة بمشروع الرسالة على أن يتولى فريق صياغة تابع للفريق العامل إعداد المسودة الأولى لمشروع الرسالة الموجهة من رئيس المجلس، كي ينظر فيها الفريق العامل. وقد اجتمع فريق الصياغة المخصص في ٣٠ أيار/مايو، حيث جرى إعداد مشروع رسالة وتعميمه، كي ينظر فيه الفريق العامل في جلسته التالية.

٨٠ - واستمع الفريق العامل أيضا إلى إحاطة من مكتب الشؤون القانونية، بشأن مسائل أثرت في جلسات سابقة، فيما يتصل بمقترح رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المتعلق بمنح قضاة المحكمة المخصصين سلطة إصدار أحكام خلال فترة الإجراءات التمهيديّة للمحاكمة، وسلطة منح تعويضات إلى الأشخاص الذين يجسسون أو يحاكمون أو يدانون عن طريق الخطأ. وقد ورد المقترحان في الوثيقة S/2002/304 المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٢. وناقش الفريق العامل أيضا مسألة إصدار التقارير المطلوبة من الأمين العام.

القضاة، بما يتفق مع أحكام المادة ٣، الفقرة ٢، من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وقد أثرت هذه المسألة في طلب مقدم من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي وجّه رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، فيما يتعلق بازدواج جنسية بعض القضاة في المحكمتين، وما قد ينجم عن ذلك من مشاكل فيما يختص بأهلية القاضي باتريك روبنسون للتعيين في دائرة الاستئناف بالمحكمة. وقد أحال المجلس هذه المسألة إلى مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من السيد هانس كوريل، المستشار القانوني، حول الخيارات المتاحة بشأن كيفية معالجة حالة القاضي روبنسون. وتقرر عندها أن تحال المسألة إلى فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي.

٧٧ - وترتب على ذلك صدور توصية من الفريق العامل بأن يوجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى المستشار القانوني، كي يطلب مساعدة مكتب الشؤون القانونية، في إعداد مشروع قرار يكون فيه حل لمسألة الثغرة الموجودة في النظام الأساسي للمحكمتين، باتباع النهج المتخذ في المادة ٣، الفقرة ٢، من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وفي رد على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير، قدم المستشار القانوني، في ١١ نيسان/أبريل، مشروع قرار عن طريق الفريق العامل، للنظر فيه من قبل مجلس الأمن.

٧٨ - ونظر الفريق العامل، في جلسته المعقودة في ١٠ أيار/مايو، في مشروع القرار المقدم من مكتب الشؤون القانونية، ووافق على النظر في مشروع قرار منقح في الأسبوع التالي. وجرى الاتفاق أيضا على أن بوسع رئيس مجلس الأمن أن يعرض مشروع قرار، في المشاورات التي سيجريها المجلس بكامل هيئته في الأسبوع التالي، كي يوافق

• يخول ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن "المسؤولية الرئيسية" عن صون السلم والأمن الدوليين، إلا أنه حينما يوازن الأعضاء بين مبدأ التحلي بالحكمة، ولا تثار منازعات كثيرة أو تناقش في المجلس. هل يستطيع المجلس وضع معايير معقولة لتحديد ما يدخل في "مسؤوليته الرئيسية" من المنازعات، وما لا يدخل فيها، مع توضيح الأسباب؟

• يوازن أعضاء المجلس، عند الاستجابة للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بين المصالح الوطنية واعتبارات الأمن الجماعي، من أجل صياغة استجابات المجلس. وتطغى المصالح الوطنية على مسؤوليات الأمن الجماعي في كثير من الأحيان. كيف يستطيع أعضاء المجلس مراعاة مسؤوليات الأمن الجماعي بمزيد من الفاعلية؟

• يشير الميثاق أيضا إلى أن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. هل يوجد ما يلزم المجلس بالخضوع للمساءلة، المباشرة أو غير المباشرة، أمام الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي؟ وهل يتعين على المجلس وضع أنظمة مستقلة للرقابة الذاتية تتعلق بالمساءلة وتستكمل التدابير القائمة؟

• يعمل الأعضاء الدائمون كحراس رئيسيين لمجلس الأمن. هل عليهم التزامات خاصة مترتبة على هذا الوضع المتميز؟ ويقدم الأعضاء الدائمون فعليا تبرعات أكثر من غيرهم لميزانيات حفظ السلام. فهل يتعين عليهم دعم قرارات المجلس بوسائل أخرى؟

• عزز المجلس إنتاجه بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة: قرارات وبيانات رئاسية وعمليات حفظ

الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام

٨١ - اجتمع الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، في ٣٠ أيار/مايو، لمناقشة مسألة تقديم المشورة العسكرية إلى مجلس الأمن. وجرت مناقشة أولية، بناء على اقتراح من أحد الأعضاء، بشأن إدراج ممثلين عسكريين من أعضاء المجلس والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات، ولإدارة عمليات حفظ السلام، ضمن الآلية الاستشارية الجديدة المنشأة بموجب مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير. ونوقش أيضا اقتراح من عضو آخر، بأن تستكشف السبل لاستخدام لجنة الأركان العسكرية عن طريق استقطاب الأعضاء غير الدائمين للمشاركة في أنشطتها. وتحت بند أي مسائل أخرى، جرت مناقشة قصيرة عن النهج المتخذ تجاه تدشين الآلية الاستشارية الجديدة.

معتكف مجلس الأمن

٨٢ - كما تقرر خلال المعتكف، قدم رئيس مجلس الأمن إحاطة إلى أعضاء المجلس، في المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٥ أيار/مايو، عن نتائج معتكف مجلس الأمن مع الأمين العام، في ١٠ و ١١ أيار/مايو، في بوكانتيكو.

٨٣ - وتكون جدول أعمال معتكف المجلس من ثلاثة أجزاء. وتعلق الجزء الأول بمسؤوليات مجلس الأمن. وركز الجزء الثاني على التقرير المتعلق بالمسؤولية عن توفير الحماية، الذي عرضه كاتبه، الأونرابل غاريث إيفانس والسفير محمد سحنون، اللذان قدمت لهما الدعوة لحضور المعتكف بوصفهما ضيفين خاصين. وركز الجزء الثالث والأخير من جدول الأعمال، على قدرات مجلس الأمن وطرائق عمله وإجراءاته.

٨٤ - وبالنسبة للجزء الأول، اقترح الميسر المنتخب للجلسة، السفير كيشوري محبوباني، الممثل الدائم لسنغافورة، الأسئلة التالية:

- كيف تستطيع الأمانة العامة تحسين طريقة عرض المعلومات على المجلس؟
- ما هي الطريقة التي يمكن بها تحسين إطلاع المجلس على المعلومات الخارجية ووجهات نظر الحكومات والجهات المهتمة الأخرى؟ (دور صيغة أريبا، والجلسات الخاصة مع من توجّه إليهم الدعوة للمشاركة، والإحاطات الخارجية، وما إلى ذلك).

٨٦ - نوقش عدد من المسائل بشكل متعمق، بما في ذلك قضايا الشفافية، ومعالجة جدول الأعمال، ودور بعثات المجلس، والجلسات الختامية، والقضايا الأخرى التي تتعلق بإجراءات المجلس وطرائق عمله.

الجلسات الختامية

٨٧ - في اليوم النهائي لرئاسة سنغافورة، عقدت جلسة خاصة لاختتام أعمال الشهر، حيث جرى تشجيع الأعضاء غير الدائمين على المشاركة. وتعلقت مواضيع المناقشة الختامية بأفغانستان وتيمور الشرقية وليبيريا والشرق الأوسط وسيراليون، وبعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، والفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا، والتطورات التي طرأت على طرائق وإجراءات عمل مجلس الأمن.

٨٨ - وشجع رئيس مجلس الأمن في رسالته التي دعا فيها الأعضاء غير الدائمين إلى المشاركة في الجلسة الختامية، جميع المتحدثين على عمل تقييمات صريحة ومركزة، لدور المجلس في معالجة أي موضوع من المواضيع المذكورة أعلاه، أو في معالجة جميع المواضيع كي تستخدم كأدوات إرشادية لعمل المجلس في المستقبل. وشجع الرئيس المتحدثين على توحيي التقييم والتمحيص قدر الإمكان في مداخلاتهم. وطُبق قيد زمني صارم قدره خمس دقائق على بيانات المتحدثين. ومارس الممثل الدائم لسنغافورة، بوصفه رئيسا

سلام ولجان جزاءات. على من تقع مسؤولية تقييم هذا الإنتاج بشكل شامل؟ وإلى أي مدى كان المجلس منتظما في أعمال المبادئ التي يرد ذكرها على سبيل المثال، في بياناته الرئاسية؟ (كحماية المرأة والطفل وما إلى ذلك).

٨٥ - أجرى أعضاء المجلس مناقشة موضوعية بشأن الأسئلة الخمس، مع التركيز بشكل أساسي على ضرورة أن يوازن أعضاء المجلس بين مصالحهم الوطنية ومسؤولياتهم تجاه الأمن الجماعي، عند صياغة قرارات المجلس. وأسفر الجزء الثاني من المعتكف والمعني بالتقرير المتعلق بالمسؤولية عن توفير الحماية، عن إجراء مناقشة جيدة. وبرغم عدم التوصل إلى أي استنتاجات محددة، إلا أن الأعضاء أدرکوا أنهم يستطيعون الاستفادة من التجارب السابقة، في حالة تكرر أحداث تشبه حالة رواندا أو سيربرينيتشا، كما يستطيعون الرجوع إلى تقرير سحنون وإيفانس. أما فيما يتعلق بالجزء الأخير من المعتكف، فقد طرح ميسر هذا الجزء، السفير جيريمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، الأسئلة التالية:

- ما هي أفضل طريقة يستطيع بها مجلس الأمن معالجة جدول أعماله ووضع طرائق عمله بصورة تحقق الاستفادة المثلى من الوقت، مع أخذ ضرورة الموازنة بين الشفافية وفعالية العمليات في الحسبان؟ وهل يتعين إنشاء آليات جديدة (كالمشاورات الموازية مثلا) لتخفيف العبء؟
- ما هي أفضل طريقة لتحقيق الفاعلية المثلى لاستخدام بعثات المجلس (كالزيارة التي تمت مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية)؟ وهل تُخدم القاعدة الحالية المتعلقة بمشاركة الجميع كعامل مساعد أم تكون عائقا لفاعلية هذه البعثات؟

وأتاح معتكف المجلس مع الأمين العام فرصة ممتازة لتطوير هذا النهج، بينما مكنت الجلسة الختامية، في آخر الشهر، من إجراء استعراض ذي طابع مهني للبنود الرئيسية في جدول أعمال المجلس. وبصفة عامة، بذلت الجهود للموازنة بين مختلف الأعباء اليومية لعمل المجلس، مع أخذ مسؤولياته الأوسع نطاقا، والتي يفوض الميثاق له فيها ولاية طويلة الأجل، في الاعتبار.

لمجلس الأمن، حقه في مقاطعة المتحدثين الذين يتجاوزون القيد الزمني المفروض عليهم.

٨٩ - وبفضل تعاون أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين وتفهمهم، شارك ٣٣ متحدثا في الجلسة الصباحية التي دامت ساعتين و ٥٠ دقيقة. وشارك ثلاثة من أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين بالتبادل في الحديث، بغية كفالة إجراء مناقشة تتسم فعليا بالمشاركة التفاعلية والموضوعية والبناءة. وأعقب الجلسة الختامية صدور بلاغ. وعلاوة على ذلك، أعدت البعثة الدائمة لسنغافورة، على مسؤوليتها الخاصة، موجزا مكونا من ثلاث صفحات للنقاط الرئيسية التي أثيرت في الجلسة الختامية، يبين المجالات والمقترحات المتعلقة بإجراءات المتابعة. ويمكن الحصول على هذا الموجز من موقع رئاسة سنغافورة للمجلس على شبكة الإنترنت.

خاتمة

٩٠ - في أيار/مايو ٢٠٠٢، تولت سنغافورة رئاسة المجلس للمرة الثانية خلال فترة عضويتها في المجلس. وأتاحت فترة الرئاسة هذه الفرصة لمتابعة الجهود المبذولة في فترات الرئاسة السابقة، في مجال تعزيز طرائق أعمال المجلس. وفي هذا الصدد، جرى، في أيار/مايو، تقديم عدد من المبتكرات الإجرائية بغية المساعدة على رفع كفاءة وفعالية المجلس. ولكي تعالج شواغل دائرة العضوية الموسعة فيما يتعلق بالشفافية، جرت الاستفادة بشكل كامل من تكنولوجيا المعلومات، مع إقامة مدخل واحد يمكن الحصول عبره على جميع المعلومات من شبكة الإنترنت، هو موقع رئاسة سنغافورة (www.mfa.gov.sg/unsc). وأدخلت أيضا أدوات بسيطة مثل جداول الأعمال المشروحة، بهدف كفالة سلاسة سير عمل المجلس في تصريف البنود المعتادة بولايته. وفيما يتعلق بالجوانب الفنية، جرى التشجيع أيضا على المزيد من التمحيص والتحليل في مناقشات المجلس حيثما أمكن ذلك.